RIMAK International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717-8293
Volume 6, Issue 3, May 2024

Received: 12/03/2024 **Accepted:** 02/04/2024 **Published:** 01/05/2024

SHARIA AUDIT IN REDUCING THE RISKS FACING ISLAMIC BANKS (THEORETICAL STUDY)

Researcher Salih Fathullah ALDOFANI[1]

Sabahattin Zaim University- Istanbul, Libya

Researcher Salem Fathullah ALDOFANI[2]

Al-Marqab University, Libya

Abstract

The banking industry is witnessing a significant growth in financial and banking transactions that are compatible with the provisions and principles of Islamic Sharia, whether in the field of opening new Islamic banks or through the conversion of some traditional banks to operating in accordance with the provisions of Islamic Sharia or by opening Islamic windows for them, especially after the financial crisis that struck the ... The economy of most countries.

It is also known that traditional Sharia auditing consumes time and effort, especially in light of the developments and developments that affected the size, quantity, nature and complexity of activities, as the degree of certainty was affected by the increase in the sample size, in order to reach the required degree of certainty . The research problem is the importance of Sharia auditing in limiting... What are the risks facing Islamic banks?

This research aims to introduce the concept of Sharia audit And the types of risks to which Islamic banks are exposed and also the inductive approach by extrapolating the importance of Sharia auditing to confront risks in Islamic banks by relying on references and previous studies. The most important results that The research concluded that the Sharia auditor is the one who is familiar with Islamic financial transactions in addition to academic qualification, and there are many risks facing Islamic banks, and that Sharia auditing is obligatory in Islamic banks in accordance with the fundamentalist Sharia rule (that what the duty cannot be accomplished without is obligatory). The researcher recommends supporting the cooperation of efforts between the internal Sharia auditor and the external Sharia auditor to achieve reasonable assurance of Islamic banks' compliance with the provisions of Islamic Sharia.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.29.31

[1] dofasaleh@gmail.com

[2] elmergib.edu.ly@sfdufani

In order to reduce risks, the Sharia audit must be carried out by competent and professionally qualified employees who are familiar with the Sharia provisions.

Key words: Sharia Audit, Islamic Banks, The Economy.

أهمية التدقيق الشرعى في الحد من المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية (دراسة نظرية)

أ.صالح فتح الله الدوفانى

جامعة صباح الدين زعيم إسطنبول، ليبيا

أ. سالم فتح الله الدوفانى

جامعة المرقب، ليبيا

الملخص:

تشهد صناعة المصارف نموا كبيرا في المعاملات المالية والمصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية ومبادئها، سواء في مجال افتتاح مصارف إسلامية جديدة أو من خلال تحول بعض المصارف التقليدية إلى العمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية أو بفتح نوافذ إسلامية لها، وخاصة بعد الأزمة المالية التي عصفت باقتصاد أغلب الدول.

ومن المعلوم أيضا أن التدقيق الشرعي التقليدي يستنفذ الوقت والجهد، وخاصة في ظل التطورات والمستجدات، والتي أثرت في حجم الأنشطة وكمياتها وطبيعتها وتعقيدها، حيث كانت درجة التأكد تتأثر بزيادة حجم العينة، للوصول إلى درجة التأكد المطلوبة.

فقد أصبح لزاما على المصارف الاسلامية وعلى المدققين الشرعيين التركيز على مكامن الخطر للحد منه أو تخفيضه بوضع الضوابط الرقابية اللازمة التي من شأنها عدم المساس بهوية المصارف الإسلامية وكيانها المستقل من خلال تفردها بتحمل مخاطر التشغيل لأدوات الاستثمار الاسلامية والمتمثلة بالقاعدتين الشرعيتين وهما (الغنم بالغرم) و (الخراج بالضمان) وهذا ما يميزها عن المصارف التقليدية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الشرعى، المصارف الإسلامية، الاقتصاد .

1. مشكلة البحث:

المتتبع لمسيرة المصارف الاسلامية في الآونة الأخيرة سيلاحظ القصور في تحديد المخاطر الشرعية وإعداد خطة التدقيق الشرعي السنوية المبنية على المخاطر الشرعية، علية فإن هذا البحث يحاول التعريف بأهمية التدقيق الشرعي للحد من المخاطر التي تواجه المصارف الاسلامية.

وبناء على ذلك تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

ما أهمية التدقيق الشرعي في الحد من المخاطر التي تواجه المصارف الاسلامية؟

2. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى:

- ما هو مفهوم التدقيق الشرعي؟
- ماهي أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية؟
- ما أهمية التدقيق الشرعي في ادارة المخاطر؟

3. أهمية البحث:

ـ أن هذا البحث يعالج موضوع مهم في الاقتصاد الاسلامي ألا وهو المخاطر التي تواجه المصارف الاسلامية من خلال التدقيق الشرعي.

ـ أن هذ البحث يلفت النظر للقائمين على المصارف الاسلامية من خلال أهمية التدقيق الشرعي للحد من المخاطر التي تواجهها.

ـ أن هذا البحث يفتح آفاق جديدة لإجراء أبحاث مستقبلية ذات صلة بالموضوع.

4. منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي وأيضا المنهج الاستقرائي من خلال استقراء أهمية التدقيق الشرعي لمواجهة المخاطر في المصارف الاسلامية من خلال الاعتماد على المراجع والدراسات السابقة.

5. تحليل الأدبيات المتعلقة بالبحث:

(عيسى، موسى آدم) التدقيق الشرعي ومساهمته في التقليل من مخاطر الاستثمار، المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي 2013 البحرين

هدفت الدراسة للتعرف على مفهوم التدقيق الشرعي ومدي مساهمته في التقليل من مخاطر الاستثمار.

وقد اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية: .

المحور الأول: مفهوم التدقيق الشرعي وهيكلته المثلى للقيام بالدور المنوط به، واحتوى هذا المحور على ماهية التدقيق الشرعي الداخلي، الهيكل الإداري المقترح.

المحور الثاني: المخاطر التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، واحتوي هذا المحور على أنواع المخاطر في العمل المصرفي، دور التدقيق الشرعي في تقليل المخاطر.

المحور الثالث: مساهمة التدقيق الشرعي في تقليل مخاطر الاستثمار، واحتوى هذا المحور على وحدات إدارة المخاطر، الإدارة القانونية، إدارة الالتزام.

وتوصلت الدراسة إلى:

هناك العديد من المخاطر منها مخاطر السوق ومخاطر الأصول والمخاطر الائتمانية.

(الشاعر، سمير)، التدقيق الشرعي ومساهمته في التقليل من مخاطر الاستثمار، المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي 2013البحرين

هدفت هذه الدراسة إلى التأصيل العملي التطبيقي بالإضافة إلى الحكم الشرعي ومدي مساهمته في التقليل من مخاطر الاستثمار.

وقد اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية: ـ

المحور الأول: التدقيق الشرعي وفنونه، واحتوى هذا المحور على ماهية الرقابة الشرعية، ماهية التدقيق الشرعي.

المحور الثاني: المخاطر الاستثمارية، واحتوى هذا المحور على المخاطر عند أهل الاختصاص، أنواع مخاطر الإستثمار، مصادر المخاطر في المصارف الاسلامية.

المحور الثالث: التدقيق الشرعي وتخفيض مخاطر الاستثمار واحتوي هذا المحور دور عمل التدقيق الشرعي من واقع الممارسة، دور التدقيق الشرعي السابق والمصاحب، دور التدقيق الشرعي في تطوير الممارسة.

وتوصلت الدراسة إلى:

أن التدقيق الشرعي يتطلب المهارات والملكات والفنون التدقيقية المختلفة، بالإضافة إلى الجوانب المالية والمصرفية.

(عبدالله، عطية)، التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، *المؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي* 2015

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم مخاطر التشغيل التي قد تواجهه المصارف الاسلامية، وهدفت أيضا إلى التعرف إلى مفهوم التدقيق الشرعي المبني علي المخاطر

وقد اشتملت هذه الدراسة علي خمسة محاور رئيسية:ـ

المحور الأول: المخاطر في المصارف الاسلامية، واحتوى هذا المحور على مفهوم الخطر، طبيعة المخاطر في المصارف الاسلامية،

المحور الثاني: مخاطر التشغيل في المصارف الاسلامية، واحتوى هذا المحور على مفهوم مخاطر التشغيل في المصارف الاسلامية، أنواع مخاطر التشغيل.

المحور الثالث: الضوابط الرقابية، واحتوى هذا المحور على الضوابط الرقابية، تقييم الرقابة الداخلية في المصارف الاسلامية، الموقع التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي والشرعي.

المحور الرابع: التدقيق المبني على المخاطر، واحتوى هذا المحور على مفهوم الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي الشرعي، مفهوم التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، خطوات التدقيق الشرعي المبني على المخاطر في المصارف السلامية.

المحور الخامس نماذج مقترحة. واحتوى هذا المحور على عرض للخطوات والنماذج المقترحة، الجانب التطبيقي للنماذج.

وتوصلت الدراسة إلى:ـ

أنه يمكن بناء نموذج للتدقيق الشرعي المبني على المخاطر في المصارف الاسلامية.

(حمد، عاصم أحمد)، التدقيق الشرعي على المخاطر، *المؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي* 2015

هدفت الدراسة إلى التعرف لمفهوم التدقيق الداخلي التقليدي والتدقيق الداخلي الشرعي المبني علي المخاطر.

وقد اشتملت هذه الدراسة على محورين رئيسيين:ـ

المحور الأول: التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، واحتوى هذا المحور على مفهوم التدقيق الداخلي، مفهوم المخاطر وتقويمها، التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

المحور الثاني: التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، واحتوى هذا المحور على مفهوم التدقيق الشرعي، مفهوم المخاطر في التدقيق الشرعي، التدقيق الشرعي البني على المخاطر,

وتوصلت الدراسة إلى:ـ

أنه تنشأ مخاطر عدم الالتزام الشرعي في المؤسسات المالية لأسباب متعددة منها عدم الالتزام بالموافقات الشرعية لطرح المنتجات أو الخدمات

الإضافات المتوقعة للبحث:

ـ تم التطرق في هذا البحث إلى مخاطر سمعة المصارف الاسلامية، وايضا إلى مخاطر صيغ التمويل الاسلامي والمتمثلة في المرابحة، المشاركة، المضاربة.

ـ تم التطرق إل أهمية التدقيق الشرعي واعتباره من الحسبة وفق القاعدة الفقهية أن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

6. هيكل البحث:

سيتم تقسيم هذا البحث الى مدخل وثلاث مباحث لكل مبحث مطلبين على النحو التالي:

المبحث الأول: التدقيق الشرعي

المطلب الأول: ماهية التدقيق الشرعي

المطلب الثاني: اشكال وأنواع التدقيق الشرعي

المبحث الثاني: المخاطر

المطلب الأول: مفهوم المخاطر وانواعها

المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية

المبحث الثالث: أهمية التدقيق الشرعي في مواجهة المخاطر

المطلب الأول: مراحل التدقيق الشرعي في مواجهة المخاطر

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر

المبحث الأول: التدقيق الشرعي

1.1: ماهية التدقيق الشرعي ومهامه

في أي مؤسسة مالية تنتهج الشريعة الإسلامية في أعمالها لابد من وجود تدقيق على تلك الأعمال يحقق الغاية التي من اجلها أقيمت تلك المؤسسة ويطمئن المتعاملين معها بأن مسار عملها لا يخالف الشريعة الإسلامية والذي يحقق ذلك هو التدقيق الشرعي، فالمصارف الإسلامية جاءت بالحلول الشرعية التي لم تأتي بها المصارف الأخرى فكان لابد أن تتميز

عن تلك المصارف بأن يضاف لها تدقيق خاص يتأكد من أن تلك الحلول هي شرعية فعلا ولكي يكون العمل متكاملا فإن التأكد من الشرعية يكون داخليا وخارجيا ومن هنا نشأت الحاجة إلى وجود تدقيق شرعي لكل أعمال تلك المصارف.

1.1.1: ماهية التدقيق الشرعي

قبل معرفة ماهية التدقيق الشرعي فانه يجب معرفة مكونات هذا المصطلح فالتدقيق هو استقصاء أو تقويم منظم للإجراءات والعمليات لغرض تحديد التطابق مع المعايير الموصوفة مسبقا، وكلمة شرعي تعني منسوبة إلى الشرع وموافقة للشريعة والمصطلح بشكل مترابط (التدقيق الشرعي) تناوله العديد من الباحثين[3].

ويعرفه آخر بأنه "عملية منتظمة يتم من خلالها الحصول على أدلة كافية وموثوق بها يجري تقويمها من طرف مدقق شرعي كأساس لتكوين الرأي فيما إذا كانت معاملات وأنشطة البنك الإسلامي مطابقة للمعايير الشرعية المعتمدة وتقديم تقرير بذلك إلى الهيئة"[4].

وأخيرا يرى طرف ثالث إن هناك وجهة نظر مختلفة حول التدقيق الشرعي كلفظ مطلق، فهو يتكون من ثلاثة أركان، هيئة الرقابة الشرعية، التدقيق الشرعي الداخلي والذي يشتهر بلفظ

التدقيق الشرعي وأخيرا التدقيق الشرعي الخارجي[5].

ويمكن إعطاء تعريف للتدقيق الشرعي ينطبق على المصارف الإسلامية بصفتها مؤسسة مالية وهو ذلك النوع من التدقيق الذي يلازم أعمال وأنشطة المصارف الإسلامية فيميز منها ما هو موافق للشريعة الإسلامية وما هو مخالف للشريعة الإسلامية ويستبعده، وهناك مجموعة من الأنشطة التي على المصارف الإسلامية عدم القيام بها ومنها على سبيل المثال والتي على المدقق الشرعي مراعاتها[6]:

1. تجنب التعامل بالربا أخذا وعطاء وتعد فوائد المصارف وفوائد القروض وفوائد تجديد وجدولة الديون من نماذج الربا المستحدثة التي يجب تجنبها.

2. تجنب التعامل في المجالات التي فيها شبهة الربا، أي تجنب المشتبهات والالتزام بوصية رسول الله (صلي الله عليه وسلم) "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك".

3. تجنب التعامل في الخبائث حتى ولو كان العقد سليما من الناحية الفقهية، ومهما كانت الربحية، فلا يستوي الخبيث والطيب حتى ولو اعجبك كثرة الخبيث.

4. تجنب التعامل في المجالات التي تؤدي إلى التلوث البيئي بصورة عامة فحماية البيئة من أساسيات المجتمع الإسلامي ومن مقاصد الشريعة الإسلامية انطلاقا من قاعدة لا ضرر ولا ضرار.

---

[3] - احمد السعد، الرقابة الشرعية واثرها في المصارف الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي،15-17نيسان 2005، (ام القرى مكة، جامعة أم القري،2005):11.

[4] - يونس الشعباني، "الرؤى المستقبلية في إمكانية تطبيق التدقيق الشرعي": دراسة استطلاعية على المصارف الإسلامية، *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، م 6 ، ع11 (2014):227.

[5] - سمير الشاعر، "أثر التدقيق الشرعي في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية"، مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس، 20-21 ابريل 2015 (المنامة، شركة شوري للاستشارات الشرعية 2015):118.

[6] - حسين شحاتة، *محاسبة المصارف الإسلامية*. (القاهرة، التقوي، 2005):7.

2.1.1: مهام المدقق الشرعي:

وقد تم الاعتماد في تحديد مهام المدقق الشرعي إلى هدف الرقابة الشرعية بوجه عام، وما ورد بشأنها في معيار الضبط رقم 3 الصادر عن الهيئة وما ورد بشأنها في اختصاصات المراجعة إضافة إلى طبيعة الأعمال والمعاملات في المؤسسات المالية الإسلامية، وفي ضوء ذلك كله يمكن تحديد هذه المهام فيما يلي:

- المشاركة في اختيار العاملين للتأكد من إلمامهم بالجوانب الشرعية المتصلة بأعمالهم ثم المشاركة في توعية العاملين من خلال اللقاءات المباشرة والمحاضرات والدورات التدريبية وإمدادهم بالقرارات والفتاوى والدراسات التي تصدر عن هيئة الرقابة الشرعية والرد على استفساراتهم.
- فحص نظام الرقابة الشرعية الداخلية وتقويمه للتأكد من كفاية وفعالية النظام والتحقق من أنه يتم تطبيقه والعمل بموجبه.
- المشاركة مع الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية في وضع وتعديل العقود والنماذج التي تستخدم.
- فحص الأعمال التي تتم في المؤسسة من خلال مراجعة ملف كل عملية، والتأكد من خلوها من المعاملات المنهي عنها والتي بها شبهة شرعا.
- مراجعة القرارات التي تصدرها المؤسسة وكذا السياسات التي تضعها وإجراءات تنفيذها للتأكد من مطابقة ما جاء فيها مع ما أقرته هيئة الرقابة الشرعية من ضوابط وفتاوى.
- مراجعة الحسابات في السجلات والدفاتر المحاسبية للتأكد من إجرائها وفق معايير المحاسبة المقررة.
- مراجعة دراسات الجدوى للمشروعات والأعمال التي تعتزم المؤسسة تمويلها بما فيها دراسة العملية للتأكد من شرعيتها ودراسة حالة العميل للتأكد من كفاءته وأمانته.
- مراجعة القيود والاتفاقيات التي تبرمها المؤسسة مع الغير للتأكد من موافقتها للنماذج التي أقرتها هيئة الرقابة الشرعية وأن الشروط الإضافية تتفق مع الشريعة ولا تخالفها.
- فحص الضمانات المقدمة من العملاء لتأكد من كفايتها ومطابقتها للشروط الشرعية للضمانات.
- متابعة العمليات والمشروعات التي تتم مع الغير في صورة مشاركة أو مضاربة للتحقق من التزام الشريك والمضارب بالشروط المتعاقد عليها خاصة بالنسبة لما يحمل عليها من تكاليف ومن مراعاة مشروعية المعاملات.
- فحص أسباب الخسائر لبعض العمليات التي تتم مع الغير مشاركة أو مضاربة للتحقق من مدى مسئولية العميل عنها من عدمه وبالتالي التقرير الشرعي لمن يتحمل بهذه الخسائر.
- فحص ومراجعة معاملات المؤسسة مع المصارف التقليدية للتحقق من مشروعيتها ومن أنها لا تحتوي على فوائد ربوية.
- فحص الديون المتأخرة على العملاء والتعرف على أسباب توقفهم: هل هي المماطلة أو الإعسار؟ للتصرف الشرعي حيالهم.
- المشاركة في لجان التحكيم بين المؤسسة والعملاء بصفة مراقب.

- الرد على استفسارات العملاء فيما يتعلق بالجوانب الشرعية في تعاملهم مع المؤسسة.
- تجميع وصياغة المسائل الشرعية المستجدة والتي طرأت أثناء التنفيذ لعرضها على هيئة الرقابة الشرعية.
- متابعة تصحيح التجاوزات الشرعية التي اكتشفها المراجع الداخلي أو هيئة الرقابة الشرعية.
- فحص الديون التي تقرر إعدامها والتعرف على سبب الإعدام إن كان بسبب سوء تصرف المسئولين في المؤسسة أن تقصيرهم فلا نحمل على حسابات الاستثمار، وإن كانت بسبب يخرج عن نطاق مسئوليتهم فتحمل على حسابات الاستثمار.
- حصر الربح المخالف للشريعة ومتابعة التصرف وفقا للإجراءات الشرعية المقررة.
- مراجعة عمليات الصرف الأجنبي للتحقق من توافر الشروط الشرعية لعقد الصرف فيها.
- فحص ومراجعة توزيع الأرباح بين المؤسسة وأصحاب حسابات الاستثمار للتحقق من مطابقتها للقواعد
- مراجعة وفحص حساب الزكاة المطلوبة من المؤسسة، ومراجعة القوائم المالية لصندوق الزكاة إن وجد.
- مراجعة مدى استحقاق المقترضين قرضا حسنا ومراجعة القوائم المالية لصندوق القرض الحسن.
- مراجعة القوائم المالية الدورية والختامية للتأكد من استيفائها لمتطلبات معيار العرض والإفصاح الصادر عن الهيئة ومدى دقة وعدالة المعلومات الواردة بها.
- إعداد تقرير دوري وختامي بنتيجة المراجعة ومناقشة ما جاء بها من ملاحظات مع الإدارة المختصة قبل إصدار التقرير بصفة نهائية على أن تسلم صورة من التقرير إلى لجنة المراجعة تمهيدا للعرض على مجلس الإدارة، وصورة لهيئة الرقابة الشرعية.

هذه هي أهم مهام واختصاصات المراجعة الشرعية (التدقيق الشرعي)[7].

2.1: اشكال وأنواع التدقيق الشرعي

لكي يكون التدقيق الشرعي شاملا لأوجه نشاط المؤسسات المالية الإسلامية فانه يؤدي من قبل المدقق وليس الرقابة لأنه من المستحيل بحسب رأي الباحث أن يكون في المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر رقابة شرعية كاملة لأن ذلك الأمر يستلزم بنية تحتية وبناء تدريجي وإعداد كادر مؤهل أكاديميا ومهنيا ومثقف شرعيا ولكن يمكن أن يكون هناك ضمن فريق الرقابة الداخلية مدقق شرعي وضمن فريق الرقابة الخارجية مدقق شرعي كذلك لذا فان التدقيق الشرعي يشتمل على النوعين الاثنين:

1.2.1: التدقيق الشرعي الداخلي:

قبل معرفة ماهية التدقيق الداخلي الشرعي فإن التدقيق الداخلي يعتبر جزءا مهما من الرقابة الداخلية، ويتولى القيام بمهام هذا النوع من التدقيق موظفون داخل الوحدة تستعين بهم الإدارة لمساعدتها في انجاز العمليات الرقابية التي لا

[7]. عبد الحليم عمر، *الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية* ، (القاهرة، التقوي، 1999):24.

تستطيع إتمامها بنفسها، إما لعدم وجود الوقت الكافي لديها، أو لربما لعدم وجود الخبرة الكافية في كثير من المجالات، وبهذا تعهد بإنجاز مثل تلك العمليات إلى متخصصين في هذا المجال، وبالرغم من حاجة الإدارة الى التدقيق الخارجي، إلا أن ذلك لا يغني عن وجود التدقيق الداخلي، وبهذا يمثل التدقيق الداخلي مركز ثقة تعهد إليه مهمة صيانة مصالح الوحدة من خلال مهماته التقويمية . يطلق مصطلح التدقيق الداخلي فانه يراد به أحد مكونات نظام الرقابة الداخلية وهو وحدة إدارية (إدارة أو قسم) ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووظيفة هذه الوحدة مساعدة الإدارة في التحقق من حسن أداء المكونات الأخرى لنظام الرقابة الداخلية وفاعليتها والذي يميز المؤسسات المالية الإسلامية هو وجود التدقيق الداخلي الشرعي والذي هو مكمل لعمل الهيئات الشرعية[8].

اما واجبات ومهام التدقيق الداخلي الشرعي فهي متمثلة بالآتي[9]:

- فحص وتقويم مدى التزام المصارف المالية الاسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة، وفق الفتاوى، والارشادات، والتوجيهات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.
- متابعة وحصر جميع ما يصدر عن الهيئة الشرعية من توجيهات وقرارات
- مناقشة الملاحظات والقضايا التي يتوصل اليها جهاز الرقابة الداخلية مع الجهات المختصة في البنك قبل ان يصدر تقريره النهائي.
- تقديم تقارير دورية تضمن نتائج المتابعة والفحص لعمليات المصارف الاسلامية، ترفع الى الجهات المختصة بحسب ما تنص عليه اللوائح والأنظمة في هذا الخصوص مع نسخة منها إلى هيئة الرقابة الشرعية.
- متابعة إدارة المصارف الاسلامية بخصوص تنفيذها لتوجيهات الهيئة الشرعية وفتاواها وقراراتها وتوجيهات الجهات الرقابية الأخرى والمراجعين الخارجيين.

2.2.1: التدقيق الشرعي الخارجي:

يعد التدقيق الخارجي جزءا من مهام فريق الرقابة الخارجية ويعرف التدقيق الخارجي بأنه عملية فحص انتقادي محايد لدفاتر وسجلات المؤسسة ومستنداتها بواسطة شخص خارجي ويتم بموجب عقد يتقاضى عنه أتعابا تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه وذلك بهدف أبداء رأي فني محايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للوحدة خلال مدة معينه[10].

ويسمى الممارس لعملية التدقيق الخارجي بمراقب الحسابات وهو ذلك "الشخص الذي توكل له مهمة تدقيق الحسابات لأجل إعطاء ناقلا حكمه هذا بواسطة تقرير يعد من لدنه ويرسل لمن يهمهم الأمر[11] "

---

[8] - عبدالباري مشعل، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم والية العمل، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 12-13 مايو2004م (المنامة، الهيئة الشرعية،2004):28.

[9] - فراد العياشي، الرقابة الشرعية ودورها في ضبط اعمال المصارف الإسلامية، الدورة التاسعة عشر، 2008، (الشارقة، مجمع الفقه الإسلامي، 2008):12.

[10] - يوسف بان، "أثر مخاطر التدقيق الشرعي على جودة أداء مراقب الحسابات": بحث تطبيقي على عينة من مراقبي الحسابات، (رسالة ماجستير، المعهد العربي بغداد، 2004)، 6.

[11] - اسيل عنبر، "أثر قرارات الإدارة في مسؤولية مراقب الحسابات": بحث تطبيقي في عينة من الشركات الخاصة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية، (رسالة ماجستير، المعهد العربي، بغداد،2012)، 20.

ويعرف التدقيق الخارجي بأنه "تتبع وفحص خارجي لأعمال المؤسسة المالية بهدف التحقق من سلامة التزامها بمقتضى مرجعياتها الشرعية والفنية المعتمدة " حتى أشار الباحث نفسه على أن من أهم واجبات ومهام التدقيق الخارجي الشرعي هو إبداء الرأي الفني المحايد بشأن مدى التزام المؤسسة المالية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية[12]، وقد حدد واجبات ومهام التدقيق الشرعي الخارجي الأخرى بالآتي:

أ- القيام بأعمال التدقيق والمراجعة التقليدية بشكل عام على اعمال وأداء المصارف الإسلامية وكافة وحداتها من اجل التأكد من سلامة اعمالها والتأكد من انها تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الشرعية المتعارف عليها.

ب-القيام بأعمال التدقيق والمراجعة بشكل خاص على قرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة في المصارف الإسلامية الصادرة والتأكد من انها تتوافق مع الاحكام الشرعية والمعايير الشرعية.

ت-إعداد برامج تدقيق خاصة للتأكد من صحة تطبيق إدارة المصارف الاسلامية للفتاوى الصادرة عن هيئة الفتوى بالمصرف بعد التأكد من صحة هذه الفتوى.

ث-إعداد تقارير المراجعة وتقديم النصح والمشورة للإدارة في الحالات التي تتطلبها.

[12]- رياض الخليفي، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم واليات العمل، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية والمؤسسات المالية الإسلامية، 12-13 مايو2004م (المنامة، الهيئة الشرعية،2004):6.

المبحث الثاني: المخاطر

يجب على المنشآت اتباع استراتيجيات لتحقيق أهدافها، واعتماداً على طبيعة عملياتها وقطاعها والبيئة التنظيمية التي تعمل بها وحجمها وتعقيدها فإنها تواجه مخاطر متنوعة، والإدارة مسؤولة عن تحديد هذه المخاطر والاستجابة، غير أنه لا تتعلق كافة المخاطر بإعداد البيانات المالية، والمدقق في النهاية معني فقط بالمخاطر التي قد تؤثر على البيانات المالية.

1.2: مفهوم المخاطر وأنواعها

1.1.2: مفهوم المخاطر

تتعرض الكثير من المؤسسات إلى مخاطر أثناء العمل، إلا أن المؤسسات المصرفية تكون أكثر عرضة للمخاطر لما لها من طبيعة خاصة في استخدام النقود، وهناك عدة تعريفات للمخاطر ونجملها فيما يلي:

- وعرفت لجنة(COSO) الخطر بأنه:[13] "الأحداث ذات التأثير السلبي التي تمنع المنشأة من تحقيق قيمة أو تؤدي إلى تآكل القيمة الموجودة "
- وكما عرف بأنه[14]: "احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين "

يشير هذا التعريف إلى وجهة نظر المراجعين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة التأثير على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياته.

- وكان التعريف المقدم من طرف معهد المدققين الداخلين (IIA)[15]: " هو مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات لتشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون الأثر إيجابيا أو سلبيا، فإذا كان الأثر سلبيا نطلق عليه (خطر/تهديد) وإذا كان إيجابيا نطلق عليه (فرص)"

2.1.2: أنواع المخاطر:

هناك العديد من التقسمات يمكن حصرها على النحو التالي:

مخاطر الائتمان: ويقصد بها المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد الكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية[16]وتعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض و أعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان[17]وعليه فان المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده الى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المسندية.

---

[13] -حسين بالعجوز، *إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة الى حالة الجزائر*، (مسيلة، جامعة محمد بوضياف)52.

[14] - المصدر السابق،53.

[15] -محمد الجبالي، *قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الاعمال*، (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2012): 66.

[16] - حمزة الزبيدي، *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*،(عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000)174.

[17] ابتهاج عبد الرحمن، *إدارة البنوك التجارية*، ط2(القاهرة، دار النهضة العربية،2000): 444.

مخاطر السيولة: وتنشأ هذه المخاطرة من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الاجل عند مواعيد استحقاقها وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة في المصرف وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة وهو ما يدعى بمخاطرة تمويل السيولة، او تعدر بيع أصول وهو ما يدعى مخاطرة بيع الأصول، وتكون اكثر حدة في المصارف الإسلامية لأنها لا يمكن ان تلجا الى الاقتراض من المصارف او من المصرف المركزي بفائدة

مخاطر السوق: هي المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو امنية ومن الأمثلة على مخاطر السوق ما حدث في أوروبا الشرقية في الثمانينات من القرن العشرين، وفي مصر في الستينات والسبعينات، وفي الولايات المتحدة والعالم ككل عقب أحداث سبتمبر من عام 2011 [18]

ويمكن تقسيم مخاطر السوق إلى:

- مخاطر أسعار الأسهم
- مخاطر أسعار الصرف تكون شديدة على المصارف الإسلامية لأنها لا تستطيع التعامل بالمشتقات المالية لتغطية المخاطر
- مخاطر أسعار السلع
- مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التقليدية وهامش الربح في المصارف الإسلامية

المخاطر غير المالية: وتضم مخاطر التشغيل-والمخاطر السياسية والقانونية.

المخاطر التشغيلية: وهي مخاطر عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية"[19] ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة منها[20]

أ- الاحتيال الداخلي: تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية من طرف المسؤولين عن البنك أو العامل فيه.

ب-الاحتيال الخارجي: وهي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون من طرف عملاء المصرف.

ت-ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: وهي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة.

ث-الأضرار في الموجودات المادية: وهذا بسبب كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى.

ج- توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر

---

[18] منير هندي، *الفكر الحديث في الاستثمار*، ط2، (الإسكندرية، منشأ المعارف،2004):50.
[19] جاسم المناعي، *إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها*، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي،2004):8.
[20] المصدر السابق،47.

ح- التنفيذ وإدارة المعاملات: الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء. لعدم توفر العنصر البشري الكفء والمتتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد المصرف.

المخاطر السياسية: نؤثر الإحداث السياسية وتخلق مخاطر للعمل المصرفي ومنها العولمة، المقاطعة والاضطرابات السياسية، والتأميم...الخ

المخاطر القانونية: تنتج هذه المخاطر من أخطاء في نص العقود أو من تأخر في اتخاذ الإجراءات القانونية أو من مخالفة لبعض القوانين الدولية.

2.2: المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية

1.2.2: المخاطر التشغيلية: وتشمل

1- مخاطر سمعة المصرف الإسلامي:

هي الخسائر الناتجة عن عدم توافق المنتجات المالية في المصارف الاسلامية مع الشريعة الإسلامية وهذا ما يؤدي إلى الإضرار بسمعة المصرف وفقدان ثقة العملاء، ويؤدي كذلك إلى تراجع الطلب على التمويل والخدمات المالية الإسلامية[21].

2. مخاطر عدم الالتزام بالشريعة:

تعد مخاطر عدم الالتزام بالشريعة نوعاً من مخاطر التشغيل التي تواجهها المصارف الإسلامية، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاعتراف بالدخل وإلى قيام مقدمي الأموال بسحب أموالهم أو فسخ العقود مما يؤدي إلى تشويه السمعة والحد من فرص الأعمال[22]

3. مخاطر الدخل الحلال والدخل الحرام:

تنشأ هذه المخاطر في المصارف التقليدية التي تقدم خدمات إسلامية عبر نوافذ إسلامية فإذا لم يكن لهذه المصارف رقابة صارمة حتى تمنع الخلط بين المال الناشئ من حلال والمال الآخر الناشئ من عمليات الحرام، وقد ينشأ هذا الخلط في بداية إنشاء الفرع الإسلامي إذا لم يتم التحري في البداية من هيئة رقابية شرعية[23].

4. المخاطر القانونية: تنشأ هذه المخاطر بسبب عدم التقيد بالقوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية (مثل المصارف المركزية) مما يعرض المصرف إلى غرامات وربما مخاطر السمعة التي تؤثر على نشاط المصرف بشكل عام.

5. مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامي:

- **مخاطر التمويل بالمرابحة:** حيث تتعرض أموال المصرف الإسلامي للخطر في حال عجز العميل عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء ووجود رهن عقاري .

---

[21] - المصدر السابق،48

[22] مفتاح، صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر2009 (الكويت، المصرف العربي،2009):17.

[23] غالب الرفاعي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة (16 .2007.17 عمان، جامعة الزيتونة):16.

تحمل المصرف مسؤولية تجاه البضاعة سواء من هلاك للسلعة المشتراه او غير ذلك، فمن الناحية الشرعية يجب على المصرف تملك السلعة التي سيشتريها للعميل وحيازتها، ومن ثم التنازل للعميل، فإذا ما حصل أن حدثت موانع تحول دون تحويل ملكية السلعة المشتراه للعميل، فتبقى ملكيتها للمصرف الذي قد لا يستطيع أن يبيعها ثانية ويتحمل خسارة قيمة هذه البضاعة[24].

- **مخاطر التمويل بالمضاربة:** من أهم الصيغ التي كان منتظر منها الكثير وذلك كونها بعيدة عن شبهة الربا، كما انها عملية استثمارية مدرة للأرباح بنسبة كبيرة للطرفين، إلا أن ذلك لم يدفع المصارف الإسلامية إلى الاعتماد على هذه الصيغة إلا قليلا وهذا يعود إلى تعدد مخاطرها، منها مخاطر عجز السيولة وخطر الصرف إذا تم التعامل بالعملة الأجنبية ومخاطر ترتبط بالنشاط التجاري مثل كساد النشاط[25]

- **مخاطر التمويل بالمشاركة:** يصاحب التمويل بالمشاركة في رأس المال مخاطر تتمثل في احتمال فقدان رأس المال ذاته، إذ أن المصارف الإسلامية تدخل كشريك أو مساهم يقدم حصته في رأس مال الشركة مقابل عدد من الأسهم، وتنتقل ملكية الحصة إلى الشركة ويقتصر حق المصرف على نصيب محتمل في الربح أو الخسارة، تشترط قوانين الكثير من الدول أن يكون رأس مال الشركات المنشأة على أرضها بعملتها الوطنية، وكذلك إذا كان سعر صرفها غير ثابت بالنسبة للعملات الأجنبية، ففي هاتين الحالتين تتعرض المصارف الإسلامية المشاركة في التمويل إلى تقلبات سعر الصرف من ناحية، ولعدم سهولة تحويل استثماراتها إلى الخارج عند نهاية المدة من ناحية أخرى، ويخضع لهذين الخطرين كل من أصل مبلغ الاستثمار وعوائده[26]

- **مخاطر التمويل بالإجارة:**

1- مخاطر تسويقية: وتتمثل في أن شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل المصرف يحتاج إلى حملة تسويقية منظمة من قبل المصرف لجذب انتباه العملاء للتعاون مع المصرف في هذا الشأن، لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة لاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات، وإلا تعرض المصرف إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجميد رأس المال وقد يتسبب بخسارة كبيرة

2- مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجية: وخاصة في العصر الحالي الذي يشهد تسارعا متزايدا في التقدم التكنولوجي والعلمي، الأمر الذي يستوجب أن يتم -اختيار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفا من تعرض المصرف لمخاطرة كبيرة.

[24] صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص7

[25] عبد المجيد، عاشور، التمويل بالمشاركة في المؤسسات الإسلامية، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية معالم الواقع وافاق المستقبل15-17 مايو، 2007.، (أبوظبي جامعة الإمارات العربية المتحدة،2007):34.

[26] الرفاعي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية،17.

المبحث الثالث: أهمية التدقيق الشرعي في مواجهة المخاطر

يقوم التدقيق الشرعي بإضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول على أن مخاطر المؤسسة تدار بفاعلية، وكذا من خلال التحسينات التي يقدمها في مواجهة المخاطر، ويعتبر التدقيق الشرعي أصلا في الشريعة الاسلامية وذلك حسب الآتي:

1ـ أن التدقيق الشرعي شكل من أشكال الحسبة، والحسبة كما قال الامام الماوردي هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونه عن المنكر إذا ظهر فعله.

2ـ أن الاحتكام إلى الشريعة الاسلامية في جميع المعاملات المالية أمر واجب ويجب أن يتم هذا الاحتكام بوجود رقابة وتدقيق شرعي من قبل متخصصين، والقاعدة الشرعية الأصولية تقول: أن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ومن هنا نستنتج أن التدقيق الشرعي واجب في المصارف الإسلامية[27]

وتتمثل أهمية التدقيق الشرعي في مواجهة المخاطر في الآتي:

1.3: مراحل التدقيق لمواجهة المخاطر

عملية تدقيق المخاطر هي عملية تدقيق تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المصرف، وان التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم، ورغم أن المتابعة والتدقيق عبارة عن عملية متواصلة يتم أداؤها دون انقطاع إلا أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي اخضاعه لمراجعة من طرف المدقق الداخلي، والتي تتم عبر مراحل معينة من اجل تحقيق أهداف معينة.

وعليه فإنه يتم تقييم وتدقيق ادارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي أو بواسطة مدقق خارجي، وهذه العملية تشمل بوجه عام الخطوات التالية[28]:

1.1.3: مراجعة أهداف وسياسات مواجهة المخاطر

تتمثل الخطوة الأولى في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج، وحتى لو لم يكن لدى المصرف ومعرفة أهداف البرنامج، وحتى لو لم يكن لدى المصرف سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة فإن تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا، وبعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمه لتقرير مدى مناسبته للمصرف ويشمل هذا التقييم عموما مراجعة موارد المصارف وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة، وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوافق بين الاثنين، إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المؤسسة في التعامل مع مخاطرها، وفي الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة المؤسسة فيما يتصل بإدارة المخاطر وتبني سياسة إدارة المخاطر أكثر ملائمة في هذا الخصوص.

---

[27] مطلق، الجاسر، التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الأول للتدقيق الشرعي 04 مايو2009 (الكويت، شركة شورى للإستشارات الشرعية 2009):27.26

[28] طارق حماد، *إدارة المخاطر افراد إدارات وشركات وبنوك*، ط1(الإسكندرية، الدار الجامعي،2007):120.

2.1.3: التعرف وتقييم التعرض للخسارة:

بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على احتمالية تعرض المصرف للمخاطر، والتقنيات المستخدمة في ذلك، وتكون تقنيات مراجعة إدارة المخاطر هي جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر، وفي حالة إغفال وتجاهل تعرضات رئيسة ينبغي على المدقق الداخلي أن يتعرف على الوسائل والمقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرضات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

3.1.3: تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها.

4.1.3: تقييم تقنيات معالجة المخاطر المختارة

تأتي الخطوة التالية وهي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة أيضا مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الصدد في المعيار رقم 2120 الخاص بإدارة المخاطر ما يلي[29]:

- يقع على عاتق التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تكوير إجراءات إدارة المخاطر.
- يقع على عاتق التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بحوكمة المؤسسات، وتشمل كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات من خلال الاتي:
- تقييم موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية
- تقييم فعالية وكفاءة العمليات
- تقييم مدى حماية الأصول
- تقييم مدى الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود

كما ينبغي على التدقيق الداخلي في المنشأة تقييم احتمالات حدوث الاحتيال، الغش، وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر وتشمل:

- الإبلاغ عن المخاطر بما يتفق مع أهداف المهمة، كما يجب الانتباه إلى المخاطر العالية
- ادراج المعارف التي تم اكتسابها حول إدارة المخاطر أثناء القيام بالعمليات الاستشارية في تقييم إجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة
- مساعدة الإدارة في ادارتها للمخاطر أو تحسين إجراءاتها.

[29]- إبراهيم المدهون، "ذكر المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر: في المصارف العاملة في قطاع غزة دراسة تطبيقية" (رسالة ماجستير لم تنشر. الجامعة الإسلامية، كلية التجارة،2011)، 52.

5.1.3: التقرير والتوصية بإدخال تغييرات لتحسين البرنامج

يتم اعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمنا التوصيات اللازمة بإجراء تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرفع الى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة.

2.3: العلاقة بين التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر

1.2.3: دور المدقق الشرعي في التقليل من المخاطر

هناك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية الى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المنشأة للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب، وأن نظام . الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، وهناك عدة عوامل رئيسة ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وهي[30]

- تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي.

- القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة في المنشأة، أشار معهد المدققين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها كما أشار إلى الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر، ومن أهم الأدوار الجوهرية التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر:

- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.

- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية.

- مراجعة عملية إدارة الخاطر الرئيسية.

وهناك العديد من المهام التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها لضمان القيام بدور فعال في إدارة المخاطر وهي.

1. الحصول على المستندات التي تبين منهجية المنشأة في إدارة مخاطرها والتأكد من خلال هذه المعلومات على شمولية العمليات ومناسبتها لطبيعة المنشأة

2. البحث ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية والمراجع التي استندت اليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر لتكون قاعدة المدقق للتأكد من صحة العمليات المستخدمة من قبل المنشأة

3. تحديد ما إذا كانت إجراءات إدارة المخاطر التي تم تطبيقها ثم فهمها بشكل واضح

4. مراجعة سياسات المنشأة، وسياسات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة التدقيق لتحديد استراتيجية المنشأة والمنهجية المتبعة في إدارة المخاطر.

5. مراجعة تقارير تقييم الخطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين أو أي جهة أخرى

6. المساعدة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والابلاغ والتوصية

[30] - المصدر السابق 46.

7. التأكد من وجود ألية تحذير مبكر للأزمات المالية
8. تدقيق عملية إدارة المخاطر لكافة أوجه نشاط المنشأة
9. التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر
10. إجراء مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد اهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها وأنشطة إدارة المخاطر والضبط والمراقبة
11. المشاركة في اعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر
12. توفير التدريب للجنة إدارة المخاطر والمشاركة في اعداد ورش عمل عن المخاطر
13. التأكد من وجود خطة لاستمرارية العمل والتأكد من وجود خطة كوراث شاملة
14. تقديم الدعم من خلال المساعدة في زيادة فعالية العمليات في المنشأة

على الرغم من دور المميز للمدقق الداخلي في تقديم النصيحة والدعم للقرارات الإدارية الصحيحة محاولة معالجة القرارات الإدارية التي تبدو غير مناسبة فان عملية الرقابة وإدارة المخاطر تقع ضمن مسؤولية الإدارة والمجلس ويكون دور المدقق الداخلي هو استشاريا لمساعدة المنشأة في تحديد المخاطر وتقييمها وتنفيذ منهجيات وطرق للرقابة عليها وادارتها كما ان هناك العديد من العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق ومهام وعمل المدقق في مجال إدارة المخاطر وهي كالاتي:

1. تحديد مستوى اقدام المنشأة على المخاطرة
2. الاضطلاع بعمليات إدارة المخاطرة
3. اتخاد قرارات الاستجابة للمخاطرة
4. القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة
5. تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر

2.2.3: العلاقة بين التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر

ان إدارة المخاطر احدى التخصصات المرتبطة بشكل كبير مع التدقيق وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق ولكن اليوم تم الفصل بين الوظيفتين من حيث المهام والتكامل التنظيمي وتظهر مستويات العلاقة من خلال الخمس عناصر التالية[31]:

1. مرحلة تخطيط عملية التدقيق

عند اجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر، ويتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضيع التدقيق من منظور المخاطرة.

[31] حماد، إدارة المخاطر، 123.

2. مرحلة التنفيذ

خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.

3. مرحلة أوراق العمل

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة ما يتوصل اليها مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

4. مرحلة إعداد تقرير التدقيق

يتم تلخيص النتائج التي يتم التوصل إليها من طرف المدقق وتتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويرفع هذه التقرير الى الإدارة العليا بدورها تصدر التعليمات إلى إدارة المخاطر الأخذ بتوصيات المدقق وهنا إدارة المخاطر تقوم بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

1ـ التدقيق الشرعي مكون من كلمتين، فالتدقيق هو استقصاء أو تقويم منظم للإجراءات والعمليات لغرض تحديد المعايير الموصوفة مسبقا، والشرعي تعني الشرع وموافقته للشريعة.

2ـ المدقق الشرعي هو الذي يكون ملم بالمعاملات المالية الإسلامية بالإضافة إلى التأهيل العلمي.

3ـ يوجد العديد من المخاطر التي تواجه المصارف الاسلامية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر السمعة، مخاطر ائتمانية، مخاطر سيولة، مخاطر قانونية، ومخاطر ناجمة عن عمليات التشغيل (مخاطر تتعلق بصيغ التمويل، منها المرابحة، المضاربة، المشاركة)

4ـ التدقيق الشرعي واجب في المصارف الاسلامية وفقا للقاعدة الشرعية الأصولية (أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)

5 ـ تظهر أهمية التدقيق الشرعي في العلاقة بينه وبين إدارة المخاطر في عدة مراحل (التخطيط لعملية التدقيق ـ التنفيذ ـ أوراق العمل ـ إعداد التقرير)

ثانيا: التوصيات

1. دعم تعاون الجهود بين المدقق الشرعي الداخلي والمدقق الشرعي الخارجي لتحقيق التأكد المعقول بالتزام المصارف الاسلامية بأحكام الشريعة الاسلامية.

2. لتقليل المخاطر يجب أن يقوم بالتدقيق الشرعي موظفون أكفاء ومؤهلون مهنيا ولهم دراية بالأحكام الشرعية.

3. لتقليل المخاطر يجب أن يكون هناك هيكل تنظيمي يعطي المدقق الشرعي صلاحيات الاطلاع على جميع المستندات والتقارير وإبداء الرأي على الانحرافات سواء كانت شرعية أو مالية.

4. على إدارة المصارف الاسلامية إجراء دورات تدريبية وورش عمل للمدققين الشرعيين في إدارة المخاطر، سواء كانت مخاطر مالية أو شرعية، لمواكبة التطور وتحسين الأداء.

5. يوصي الباحث بإجراء بحوث مستقبلية عملية في مجال التدقيق الشرعي وعلاقته بالمخاطر وخاصة مخاطر عدم الالتزام بضوابط الشريعة .

المراجع:

الجاسر، مطلق. "التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية"، *مؤتمر التدقيق الشرعي الأول، شورى للاستشارات الشرعية*، 04 مايو 2009 الكويت:2009، 26-27.

الجبالي، محمد. *قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الاعمال*،(د،ط)، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية2012.

الخليفي، رياض. "استراتيجية التدقيقي الشرعي الخارجي المفاهيم واليات العمل"، *المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية والمؤسسات المالية الإسلامية* 12-13مايو2004 البحرين: 2004، 6.

الرفاعي، عوض. "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، *المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واستراتيجيات المعرفة*، 16-17نيسان 2007 عمان: جامعة الزيتونة2007، 16.

الزبيدي، حمزة. *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*، عمان، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع2000.

السعد، أحمد. "الرقابة الشرعية وأثرها في المصارف الإسلامية"، *المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي*،15-17، نسسان،2005 أم القرى2005، 11.

الشاعر، سمير. "أثر التدقيق الشرعي في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية"، *مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس شورى للاستشارات الشرعية*،20-21ابريل2015.المنامة: 2015، 118.

الشعباني، يونس. *الرؤى المستقبلية في إمكانية تطبيق التدقيق الشرعي*، م6، ع11(2008): 12.

العياشي، فراد. "الرقابة الشرعية ودورها في ضبط اعمال المصارف الإسلامية"، *الدورة التاسعة عشر، مجمع الفقه الإسلامي*، 2008، الشارقة: 2008، 12.

المدهون، إبراهيم. "ذكر المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية.

المناعي، جاسم. *إدارة المخاطر التشغيلية*، (د،ط)، أبو ظبي 2004.

بالعجوز،حسين.*إدارةالمخاطرالمصرفية*، (د،ط)مسيلة،جامعةمحمد بوضياف(د،ت)

بان، يوسف. "أثر مخاطر التدقيق الشرعي على جودة أداء مراقب الحسابات"، رسالة ماجستير غير منشورة المعهد العربي بغداد.

حماد، طارق. *إدارة المخاطر*، ط1، الإسكندرية، الدار الجامعي 2007.

شحاتة، حسين. *محاسبة المصارف الإسلامية*،(د،ط)،القاهرة، مكتبة التقوى 2005.

صالح، مفتاح. "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، *الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية* 20-21 أكتوبر، 2009.الكويت: 2009، 17.

عاشور، عبد الحميد. "التمويل بالمشاركة في المؤسسات الإسلامية"، *مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية معالم الواقع وافاق المستقبل* 15-17 مايو، 2007. أبوظبي: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2007، 34.

عبد الرحمن، ابتهاج. *إدارة البنوك التجارية*، ط2، القاهرة، دار النهضة العربية 2000.

عمر، عبد الحليم. *الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية*، (د،ط) القاهرة، مكتبة التقوى 1999.

عنبر، أسيل. "أثر قرارات الإدارة في مسؤولية مراقب الحسابات"، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العربي بغداد.

مشعل، عبدالباري. "استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم والية العمل"، *المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية*،12-13مايو 2004.المنامة: 2009، 28.

هندي، منير. *الفكر الحديث في الاستثمار*، ط2، الإسكندرية، منشأ المعارف،2004.